



جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة

كلية الحقوق

## شهادة مشاركة



يشهد السيد عميد كلية الحقوق جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة الأستاذ الدكتور لعلاوي عيسى أن:

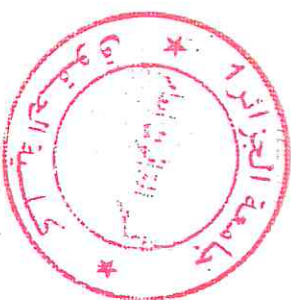
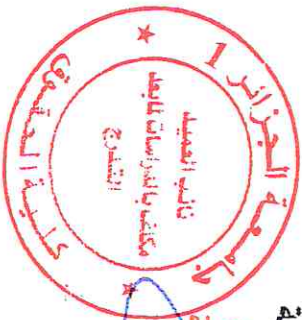
الدكتور: زليدي مؤنس

قد شارك في فعاليات الملتقى الوطني الموسوم بـ "اصلاح الجماعات المحلية مطلب أساسي لتحقيق التنمية الشاملة"  
المنعقد يوم 16 فيفري 2023، المنظم من طرف مخبر آليات تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر

بمداخلة عنوانها: كفاءة تحقيق التزام رؤساء المجالس الشعبية البلدية بواجباتهم تجاه المواطنين "تسيير الحركات وتحقيق  
نظافة البلدية انموذجا"

د. بوعسنة خير الدين

نائب العميد الكائن بها بعد التدرج  
و البحث العلمي و العلاقات الخارجية



رئيس الملتقى

الدكتور قرواز فرحات  
استاذ محاضر "أ"  
جامعة الجزائر 1

واصلح الجماعات المحلية هو أحد المداخل الرئيسية لإصلاح هيكل الدولة، هذا ما يعزنا مباشرة للحديث عن مدى انمكاسات الإصلاحات السياسية التي باشترها الجزائر في تفعيل وترقية دور الجماعات المحلية في صنع السياسة العامة تجسيدا لبدا التشاركية، وتفعيل هذا المتطلب الإصلاحي الحقيقي لابد من الوقوف على مكانة الجماعات المحلية في النظام السياسي وأهمية الدور الذي تلعبه في صنع السياسة العامة.

ذلك ما يستوجب التأمل في إطار ملتقى وطني يتضمن المحاور التالية:

**الجزء الأول:** تطور المعالجة النصبية للجماعات المحلية  
**الجزء الثاني:** اصلاح النصوص المنظمة للجماعات المحلية

**المحور الثالث:** مكانة التنمية الشاملة ضمن اصلاح الجماعات المحلية  
**التواريخ المقترحة:**

أخر اجل لتقديم الالمخصات: 29 جانفي 2023  
الرد على الالمخصات: 5 فيفري 2023  
ارسال المداخلات كاملة: 14 فيفري 2023  
تنظيم الملتقى: 16 فيفري 2023  
ترسل الالمخصات والمداخلات الى البريد الإلكتروني:  
colloquemedegla@gmail.com

إشكالية الملتقى:

ان معاناة المحيط العام للجماعات المحلية في الجزائر باعتبارها تشكل حجر الأساس في أي نظام لامركزي بين الحاجة إلى إصلاحها من أجل تحقيق التنمية الشاملة، فتجاح وفعالية النظام اللامركزي مرتبط بمدى استقلال الجماعات المحلية في تسيير الشؤون المحلية، وتلبية احتياجات السكان، ورعاية مصالحهم، فهي مستقلة إداريا وماليا في ذلك، لهذا حرصت الدساتير والقوانين على تدعيم هذا الاستقلالية خصوصا بتبني وسيلة الانتخاب في تشكيل المجالس، وتوفير الضمانات الكافية لنشاطها.

ولكن مهما يكن من أمر، فإن استقلالية الجماعات المحلية وحتمية تمتعها بها لا تعني أنها بصيغة مطلقة، لأنه لا يمكن تجاهل أن البلدية والولاية هي وحدات وأجهزة مكونة للدولة الموحدة، فالأصل في النظام اللامركزي هو التخفيف من الأعباء على الدولة، ومنح المشاركة في التسيير، وتحقيق التنمية الشاملة، لهذا كان من أركان هذا النظام خضوع الجماعات المحلية لوصاية إدارية تمارس في إطار الشريعة، لتحقيق التناسق في العمل، وعدم الخروج عن السياسة العامة للدولة.

مخبر الأبحاث وتحقيق التنمية الشاملة في الجزائر

جامعة الجزائر 1  
كلية الحقوق

مخبر أبحاث تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر، المعتمد بموجب المقرر رقم 241 المؤرخ في 23 ماي 2021



ينظم ملتقى وطني:

صالح الجماعات المحلية مطلب أساسي

لتحقيق التنمية الشاملة

16 فيفري 2023

من اقتراح فرقة البحث "الجماعات المحلية: البحث والتشخيص والتقييم"

لجنة المشرفية للملتقى

أ.د. هانس مختاري، مدير جامعة الجزائر 1

أ.د. هانس مختاري، نائبة مدير جامعة الجزائر 1

أ.د. هانس مختاري، مدير كلية الحقوق

أ.د. هانس مختاري، رئيس المجلس العلمي

أ.د. هانس مختاري، نائب عميد كلية الحقوق

أ.د. هانس مختاري، أستاذ بكلية الحقوق

أ.د. هانس مختاري، أستاذ بكلية الحقوق

أ.د. هانس مختاري، أستاذ بكلية الحقوق

أ.د. هانس مختاري، أستاذ بكلية الحقوق

أ.د. هانس مختاري، أستاذ بكلية الحقوق



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر - 1 - بن يوسف بن خدة

كلية الحقوق

مخبر آليات تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر

من اقتراح وتنظيم الفرقة الثانية: "الجماعات المحلية والتنمية".



إصلاح الجماعات المحلية مطلب أساسي لتحقيق التنمية الشاملة

مخبر آليات تحقيق

التنمية الشاملة في الجزائر

برنامج الملتقى الوطني: 16 فيفري 2023

مراسيم الافتتاح: 09:00-90:30

- آيات بينات من القرآن الكريم.....
- النشيد الوطني.....
- الهيئة الشرفية:
- السيد مدير جامعة الجزائر 1
- السيدة نائب مدير جامعة الجزائر -1-
- للتكوين العالي في الطور الثالث والتأهيل الجامعي والبحث العلمي وكذا التكوين العالي فيما بعد التدرج
- السيد عميد كلية الحقوق
- السيدة رئيسة المجلس العلمي
- السيد نائب العميد المكلف بالدراسات العليا
- السيدة مديرة المخبر
- السيد رئيس الملتقى
- أ.د. مختاري فارس
- د. مدافر فايزة
- أ.د. لعلاوي عيسى
- أ.د. نساخ فطيمة
- د. بوسنة خير الدين
- أ.د. أكرور ميريام
- د. قرواز فرحات

الملتقى الوطني : اصلاح الجماعات المحلية مطلب أساسي لتحقيق التنمية الشاملة

الجلسة العلمية الأولى:

من 09:30 إلى 11:50



رئيس الجلسة: الأستاذ شيخ عبد الصديق أستاذ جامعة المدية\*

التوقيت	عنوان المداخلة	اسم، لقب وصفة المتدخل	مؤسسة الانتساب
09:30-09:40	الجماعات المحلية من تنمية محلية إلى تنمية شاملة - واقع وآفاق -	د/ براني فيروز	جامعة الجزائر -1
09:40-09:50	تطور القيمة المعيارية للنصوص المنظمة للجماعات المحلية	د/أوشان كريمة للتنمية الشاملة في الجزائر	جامعة الجزائر -1
09:50-10:00	تطور النصوص القانونية المنظمة للجماعات المحلية قانون البلدية نموذجا	د/مزياني سهيلة د/صدراتي و فاء	جامعة باتنة 1 جامعة خنشلة
10:00-10:20	تطور النصوص القانونية المنظمة للجماعات المحلية قانون الولاية نموذجا	د/ سلوي يوسف	جامعة الجزائر -1
10:20-10:30	"الديمقراطية التشاركية كآلية لترشيد التسيير المحلي على مستوى البلدية: بين حداثة النصوص وإشكالات الممارسة"	أد/ أوكيل محمد أمين	جامعة الجزائر -1
10:30-10:40	تأثير الرقابة الوصائية على استقلالية الجماعات المحلية	د/لباشيش سهيلة	جامعة الجزائر -1
10:40-10:50	انسداد المجالس الشعبية البلدية وأثره على التنمية المحلية	د/إسماعيل فريجات د/ صباح حماتي	جامعة عنابة جامعة الوادي
10:50-11:00	تجويد أداء الجماعات الإقليمية عبر تكريس مبدأ إعادة توزيع الاختصاصات.	د/ بختي علاء الدين	جامعة بسكرة
11:00-11:10	توسيع صلاحيات المجلس الشعبي الولائي ضمانة لترشيد تسيير الشأن المحلي	ط د/موالس قادة	جامعة بجاية
11:10-11:20	كفالة تحقيق التزام رؤساء المجالس الشعبية البلدية بواجباتهم تجاه المواطنين	د/زايد مؤنس	جامعة الجزائر 1



التوقيت	عنوان المداخلة	اسم، لقب وصفة المتدخل	مؤسسة الانتساب
11:50-11:30	تسيير الطرقات وتحقيق النظافة البلدية انموذجا".	المناقشة	
<p>الجلسة العلمية الثانية:</p> <p>من 11:50 إلى 13:40</p> <p>رئيس الجلسة: الأستاذ أوكيل محمد أستاذ جامعة الجزائر 1</p>			
12:00-11:50	أسس ومقومات إصلاح الجماعات المحلية في الجزائر: نموذج لتطبيق الحكم الراشد في الجزائر	د/ شويح بن عثمان	جامعة سيدي بلعباس
12:10-12:00	اصلاح الجماعات المحلية في الجزائر واثره في دعم التنمية المحلية	د/ منصور هوارى	جامعة أدرار
12:20-12:10	رهان الجماعات المحلية في تجسيد التنمية الشاملة	د/ برمضان حميد أ د/ براهيمى سهام	المركز الجامعي النعامة المركز الجامعي النعامة
12:30-12:20	آليات إصلاح الجماعات المحلية كرهان لمواجهة تحديات التنمية الشاملة	د/حمانى أسماء	جامعة الجزائر 1 <b>مخبر آليات تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر</b>
12:40-12:30	مكانة التنمية المستدامة ضمن إصلاحات الجماعات المحلية	د/ بلقرمي سهام	جامعة المسيلة
12:50-12:40	اصلاح قانون الجماعات المحلية لتعزيز دور البلدية في دعم التنمية المحلية- الواقع والتحديات	د/ بهلول سمية	جامعة سطيف
13:00-12:50	مكانة البعد التنموي في إصلاحات الجماعات المحلية في الجزائر	د/ بن عياش سمير ط د/ اسمهان عرقاب	جامعة بومرداس جامعة سطيف 2
13:10-13:00	حوكمة الادارة المحلية كألية لتحقيق التنمية المحلية الشاملة في الجزائر	د/محمد طيب دهيمي د/شيخ خيرة	جامعة الجزائر 1
13:20-13:10	دور الحوكمة المحلية في تعزيز التنمية المحلية (الجزائر انموذجا)	د/ محمد خليفة	جامعة الاغواط
13:30-13:20	تكريس الحكامة المحلية كدعامة لتحقيق التنمية المحلية	د/برنو نور الهدى ط د / حبيب سومية	جامعة الجزائر 3 جامعة خميس مليانة

 <p>جامعة سطيف نائب المدير مكتبة الدراسات والبحوث الدراسات والبحوث الدراسات والبحوث</p>	<p>د/لعرابوي نصير د/قرعيش حدة</p>	<p>الاتصال الشخصي كألية لتحسين الأداء الوظيفي بالجماعات المحلية دراسة ميدانية على عينة من بلديات ولاية سطيف</p>	<p>13:40-13:30</p>
<p><b>الجلسة الثالثة: 15:20-13:40</b> <b>رئيسة الجلسة: الأستاذة أكرور ميريام</b> <b>أستاذة جامعة الجزائر 1</b></p>		<p><b>مخبر اليات تحقيق</b> <b>التنمية الشاملة في الجزائر</b></p>	
<p>مؤسسة الانتساب</p>	<p>اسم، لقب وصفة المتدخل</p>	<p>عنوان المداخلة</p>	<p>التوقيت</p>
<p>جامعة المسيلة</p>	<p>أ د ضريفي نادية</p>	<p>الوظيفة الاقتصادية للجماعات المحلية رهان التنمية المستدامة</p>	<p>13:50-13:40</p>
<p>جامعة المدية</p>	<p>أد شيخ عبد الصديق</p>	<p>دور التمويل المحلي في تحقيق التنمية الشاملة</p>	<p>14:00-13:50</p>
<p>جامعة الجزائر 1</p>	<p>د / سعيود زهرة</p>	<p>التمويل المحلي ركيزة أساسية لفعالية مخططات التنمية البلدية</p>	<p>14:10-14:00</p>
<p>جامعة عنابة</p>	<p>د/ دميري ايمان</p>	<p>حتمية اصلاح ميزانية الجماعات المحلية تحقيقا للتنمية الشاملة -الميزانية التشاركية انموذجا-</p>	<p>14:20-14:10</p>
<p>جامعة أحمد درارية أدرار جامعة طاهري محمد بشار</p>	<p>د/جرادة لخضر د/إسماعيل نبو</p>	<p>واقع وآفاق الجماعات الإقليمية في التنمية المحلية</p>	<p>14:30-14:20</p>
<p>جامعة تيارت</p>	<p>د/ شاشوا نور الدين</p>	<p>تفويض المرفق العام الاقتصادي آلية لترشيد الانفاق العام المحلي</p>	<p>14:40-14:30</p>
<p>جامعة الجزائر 1</p>	<p>د/ سنوساوي سمية</p>	<p>تفعيل الانتقال الرقمي لتحقيق مقتضيات التنمية الشاملة للجماعات المحلية</p>	<p>14:50-14:40</p>
<p><b>المناقشة</b></p>			<p>15:20-14:40</p>
<p><b>قراءة التوصيات</b></p>			<p>15:30-15:20</p>
<p><b>اختتام الملتقى</b></p>			<p>15:30</p>



جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة  
كلية الحقوق



مخبر آليات تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر  
الملتقى الوطني اصلاح الجماعات المحلية  
من تنظيم الفرقة الثانية  
الخميس 16 فيفري 2023

رئيس الملتقى: د / قرواز فرحات

رئيس اللجنة العلمية: د/ براني فيروز

أعضاء اللجنة العلمية:

جامعة الجزائر 1	أ.د احمداتو محمد
جامعة خميس مليانة	أ.د طيبي سعاد
جامعة الجزائر 1	أ.د نساخ فاطمة
جامعة المسيلة 1	أ.د ضريفي نادية
جامعة المسيلة 1	أ.د لجلط فواز
جامعة الجزائر 1	أ.د قمودي سهيلة
جامعة الجزائر 1	د. مدافر فايزة
جامعة الجزائر 1	د. بوسنة خير الدين
جامعة الجزائر 1	د. بوجلطي عزالدين
جامعة الجزائر 1	د. دحماني عبد القادر
جامعة الجزائر 1	د. بن رجدال أمال
جامعة الجزائر 1	د. قرواز فرحات
جامعة الجزائر 1	د. سلاوي يوسف
جامعة الجزائر 1	د. عليان لخضر
جامعة الجزائر 1	د. سامي نجاة
جامعة الجزائر 1	د. رحماني ياسين
جامعة الجزائر 1	د. دوايسية كريمة
جامعة الجزائر 1	د. زيدان محمد



جامعة الجزائر 1	د. علوي سليمة
جامعة الجزائر 1	د. ولد علي تاكفاريناس
جامعة الجزائر 1	د. قسايسية عيسى
جامعة الجزائر 1	د. خواص نصيرة
جامعة الجزائر 1	د. دريش وردة
المركز الجامعي تيبازة	د. صدوقي ياسمينة
جامعة الجزائر 1	د. بلعباس نوال
جامعة الجزائر 1	د. مشتي ليلى
جامعة الجزائر 1	د. حبشاوي ليلى
جامعة الجزائر 1	د. جعفرور ليندة
جامعة الجزائر 1	د. دبوشة فريد
جامعة البويرة	د. حوت فيروز
المركز الجامعي تيبازة	د. بوصوفة الزهرة
المركز الجامعي تيبازة	د. اعراب نادية
جامعة الجزائر 1	د. قتال منير
جامعة الجزائر 1	د. سنوساوي سمية
جامعة الجزائر 1	د. دبوشة فريد
جامعة الجزائر 1	د. محمد يحياوي نبيل

رئيس اللجنة التنظيمية: د/ سعدي فرحات

د. جعفرور ليندة

أعضاء اللجنة التنظيمية:

جامعة الجزائر 1	د. سعويود زهرة
جامعة الجزائر 1	د. بن شعبان محمد فوزي
جامعة الجزائر 1	د. دهيمي محمد الطيب
جامعة الجزائر 1	د. بن صديق زبيدة
جامعة الجزائر 1	ط. د. سالمي هشام



## أهداف الملتقى:

لتدعيم الاهتمام بتعزيز موضوع "دور المحكمة الدستورية في تحقيق التوازن بين السلطات العمومية"، بالنظر للدكالة التي أصبحت تحتلها، وفقا للتعديل الدستوري لسنة 2020، الذي جعلها مؤسسة تسمى بدورها على المؤسسات من خلال اعتبار قرارها بمثابة مازمة لجميع المؤسسات الدستورية، وما مرص من دورها الاستراتيجي في بلوغ مستوى يحقق التوازن بينها.

## محاور الملتقى:

**المحور الأول:** الإطار المفاهيمي لضبط التوازن بين السلطات العمومية في إطار اختصاصات المحكمة الدستورية.

**المحور الثاني:** كيفية الطبيعة القانونية للمحكمة الدستورية.

**المحور الثالث:** دور المحكمة الدستورية في ضبط اختصاصات السلطة التشريعية.

**المحور الرابع:** دور المحكمة الدستورية في ضبط اختصاصات السلطة التنفيذية.

**المحور الخامس:** دور الية الدفع بعدم الدستورية في تحقيق التوازن بين السلطات العمومية.

الكلية الوطنية  
للحقوق  
الإنسانية  
والديمقراطية  
بجامعة الجزائر 1 - كلية الحقوق

## إشكالية الملتقى الوطني:

رغم ما شهده موضوع دور "المحكمة الدستورية" من اهتمام الباحثين، إلا أنه ما يزال يطرح العديد من التساؤلات من جوانب أخرى متعددة، فإعادة النظر في الهمام المستندة لها إلى جانب ما كان يخص به "المجلس الدستوري" سابقا - من علم، في إطار الرقابة على دستورية القوانين، تمت إضافة مهمة أساسية - كذلك - عن طريق الرقابة العمدية على دستورية القوانين بموجب المادة 183 من التعديل الدستوري لسنة 2016، والتي أصبحت المادة 195 من دستور 2020، وبالمنظمة أذراج الية الرقابة عن طريق الدفع بعدم الدستورية، على القوانين النارية المفعول، والتي نظمها القانون العضوي رقم 16-18 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018، ليأتي بعده القانون العضوي رقم 19-22 المؤرخ في 25 جويلية 2022، مما يتيح فرصة أخرى لراجعة القوانين الصادرة في الدولة، والتي لم يسبق إخصاؤها لرقابة "المحكمة الدستورية"، بهدف حماية الحقوق والحريات، من أي مساس قد يلحقها.

وتساهم الرقابة على دستورية القوانين وأذراج السلطة القضائية، إلى جانب السلطين التشريعية والتفيذية، في تفعيل عملية الرقابة، عن طريق سلطتها التشريعية، في إحالة المسائل التي تخضع - مبدئيا على أنها تشكل إغراء، عن تحقيق الغاية من وجودها، مما يفتح المجال لـ "المحكمة الدستورية" بالمرور عليها، وفقا لخوابه الاستور لها، من جميع السلطات العمومية، بعضها دورا متزكرا ومتوازنا في تفعيل الرقابة، في إطار تحقيق غاية أساسية وهي التوازن بين السلطات العمومية.

وطيه فإن الأمور الجديدة لـ "المحكمة الدستورية"، يطرح إشكالية مرتبطة بتجدي مساهمة هذا الدور في تحقيق التوازن بين السلطات العمومية؟

جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة  
كلية الحقوق - سعيد حمدان.



ملتقى وطني حضوري وبتقنية المتناظر عن بعد  
المرسوم :-

"دور المحكمة الدستورية في تحقيق التوازن بين السلطات العمومية"



يوم

الخميس 23 فيفري 2023

الجزائر  
القانون العام

الهيئة الشرفية للملتقى الوطني  
للحقوق  
الإنسانية  
والديمقراطية  
بجامعة الجزائر 1 - كلية الحقوق

أد مختاري فارس / رئيس جامعة الجزائر 1 - كلية الحقوق

أد مناصر فايزة / نائبة رئيس جامعة الجزائر 1 - كلية الحقوق

أد علاوي عيسى / عميد كلية الحقوق

أد نساخ فطحية / رئيسة المجلس العلمي

د/ بوسنة خير الدين / نائب عميد كلية الحقوق

رئيسة الملتقى الوطني: د. سمري سامية

رئيسة اللجنة العلمية: أ.د. غوني سعاد  
رئيسة اللجنة استيعابية: د. لشهب نادية ليلى  
المشاركة العامة على الملتقى: المسجلة دلي مونة

## (تسيير الطرقات البلدية وتحقيق نظافة البلدية نموذجا)

مؤنس زايدي، محاضر ب، كلية الحقوق سعيد حمدين

m.zaidi@univ-alger.dz

### ملخص المقال:

لقد أناط قانون البلدية برؤساء المجالس الشعبية البلدية، صلاحيات هامة تتصل مباشرة بالحياة اليومية للمواطنين، ومن أهم هذه الصلاحيات: مسألتي تحقيق النظافة في المحيطات البلدية، وتسيير الطرقات في البلديات أيضا.

ورغم أن هذين الموضوعين، يبدوان بسيطين للغاية، إلا أن الواقع العملي عرف سوء تسيير وقصور كبير فيما يتعلق بهذين الموضوعين، وهو ما دفعنا إلى كتابة هذا المقال لتسليط الضوء على النصوص القانونية المرتبطة بدور رؤساء المجالس الشعبية البلدية في مجال النظافة وتسيير الطرقات البلدية، محاولا بذلك الوقوف على أهم نقاط الخلل التي أدت إلى ظهور العجز في تسيير البلديات، فيما يتعلق بمجالي النظافة وتسيير الطرقات، وكذلك تحديد المسؤوليات في حالة وجود تقصير في هذه المسائل، بغية محاسبة المقصرين من رؤساء المجالس الشعبية البلدية، لأنه لا يعقل أن يبقى رئيس المجلس الشعبي البلدي دون حساب إذا قصر في واجباته، شأنه في ذلك شأن الموظف العام، كما حاولنا من خلال هذه المداخلة المتواضعة تحديد المسؤوليات في مجال نظافة البلدية خاصة، مع محاولة إيجاد حلول واقعية وممكنة لتخطي المشاكل المثارة في المقالة.

الكلمات المفتاحية: رؤساء المجالس الشعبية البلدية، نظافة المحيط، طريق بلدي، تهيئة وتعمير،

فساد.



مخبر آليات تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر  
مخبر آليات تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر

مقدمة:

بغض النظر عن تحقيق استقلالية البلدية من الناحية الفعلية، لاسيما مع وجود تأثير للوصاية على هذه الاستقلالية، فإنه يلاحظ أن رؤساء المجالس الشعبية البلدية قد منحوا صلاحيات هامة تتصل مباشرة بمعيشة المواطنين اليومية، ومن هذه الصلاحيات التكفل بمسائل النظافة داخل إقليم البلدية، ومحاربة انتشار الحيوانات الخطرة التي من شأنها تعريض حياة المواطنين للخطر، والتسبب في نقل الأمراض والأوبئة، كداء الكلب القاتل الذي قد يصيب المواطنين بمجرد تلقي عضة من كلب مصاب، وكذلك تكلف البلديات بصيانة طرقاتها والعناية بها لتسهيل الحياة اليومية، ولهذا الموضوع أهمية قصوى، لاسيما إذا أخذنا بعين الاعتبار أن وجود طرقات مهترئة يتسبب في أعطال للسيارات قد تكون السبب في حوادث مميتة من جهة وقد تتسبب في خسارة مالية للمواطنين وللدولة ككل، لأن قطع غيار السيارات تجلب من الخارج وبالعملة الصعبة ...

لكن الملاحظ أن كثيرا من البلديات تعاني تدهورا في المسائل المذكورة آنفا أي التي تتعلق بالنظافة، ومكافحة الحيوانات الضارة وصيانة الطرقات، وهذا الوضع أصبح المواطن يعايشه يوميا فأصبحت مناظر الطرقات المهترئة والنفايات المتراكمة أمرا مألوفا ويوميا ...

وفي هذا الصدد لاحظنا أن الكثير من صلاحيات رؤساء البلديات لا تقتزن بجزء معين على التقصير فيها، بما يؤثر سلبا على حقوق المواطن و يتسبب له في أضرار جسيمة، وفي اعتقادنا فإن هذا الأمر ليس جائزا، فليس معنى أن الشعب ينتخب رئيس المجلس الشعبي البلدي وأعضائه، أن يبقى هؤلاء دون مساءلة إذا ما قصرُوا في واجباتهم تجاه المواطنين، ولكن في المقابل لا ينبغي أن نحملهم المسؤولية كاملة لوحدهم عن أي خلل في تسيير البلديات و من هذا المنطلقات كانت هذه المقالة لبحث جوانب المسؤولية في المسائل المتعلقة بالنظافة ومكافحة انتشار الحيوانات الضارة وصيانة الطرقات البلدية، وبحث مكنم الخلل وتحديد جوانب المسؤولية، و أخيرا الخروج بنتائج ملموسة لعلها تشكل إسهاما ولو متواضعا في تجاوز هذه المشاكل ...، ومن هذه المنطلقات ارتأينا معالجة هذا الموضوع وفق الخطة الآتية:

- أولا . كفالة أداء رؤساء المجالس الشعبية البلدية لصلاحياتهم في مجال صيانة الطرقات.
- ثانيا . كفالة قيام رؤساء البلديات بواجباتهم في مجال نظافة البلدية والمحيطات فيها.



## أولا . كفالة أداء رؤساء المجالس الشعبية البلدية لصلاحياتهم في مجال صيانة الطرقات:

في هذا الصدد فنلاحظ أن البلديات قد أسندت لها مهام التكفل بالطرقات المصنفة على أنها طرقات بلدية، وقد تضمن قانون البلدية (10-11)<sup>1</sup> عددا هاما من النصوص القانونية لمهام رئيس المجلس الشعبي البلدي تحت رقابة المجلس الشعبي البلدي، وبمساعدة المصالح التقنية في هذا المجال، وهذه النصوص تتمثل في الآتي:

. نصت المادة 82 من قانون البلدية (10 - 11) في بندها السابع على أنه من صلاحيات رؤساء المجالس الشعبية البلدية: «... اتخاذ التدابير المتعلقة بشبكة الطرقات البلدية...».

. أما المادة 94 من القانون ذاته فقد نصت على أنه من مهام البلدية: «تنظيم ضبطية الطرقات المتواجدة على إقليم البلدية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بالطرقات ذات الحركة الكثيفة».

. ونصت المادة 123 من القانون ذاته، فقد جعلت من مهام البلديات بمساهمة مصالحيها التقنية: «صيانة طرق البلدية»، وكذلك: «إشارات المرور التابعة لطرقاتها».

. أما المادة 149 من القانون ذاته فنصت على أن البلدية تضمن سير المصالح العمومية التقنية على مستوياتها، وهذه المصالح تكون من مهامها: «... صيانة الطرقات وإشارات المرور...».

وعلى هذا فنلاحظ أن مهام رئيس المجلس الشعبي البلدي المتعلقة بالطرقات تختلف في المواد المذكورة، وفي هذا الصدد نلاحظ أن نص المادة 82 من القانون المذكور جاءت بصيغة عامة مبهمه استعمالها عبارة: «اتخاذ التدابير...»، وعلى ذلك فمن الصعب مثلا أن نقول مثلا أن هذه المادة تتضمن

<sup>1</sup> القانون (10-11) ممضي في 22 يونيو 2011 يتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية عدد 37 مؤرخة في 03 يوليو 2011 ص.04.

## مخبر آليات تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر

إلزاما لرؤساء المجالس الشعبية البلدية، بأعمال بعينها يتعين عليهم القيام بها كضرورة بتوسيع الطرقات في المناطق التي يتم فيها تهديم عدد كبير من السكنات وبناء أخرى أكبر حجما، بما ينتج عنه اكتظاظ للسكان في تلك البلديات، وهذا ما حدث بالفعل في العديد من البلديات التي كانت تضم ما عرف بالسكنات (الكولونيالية)، وكذلك فحاليا يقوم المرقون العقاريون والمقاولون بهدم العديد من السكنات الفردية التي بنيت في إطار قانون التعاونيات العقارية الملغى، وتحويلها إلى عمارات تضم عدد أكبر من الطوابق والسكان أكثر بأضعاف مما كانت عليه، فكل هذه العمليات تجري دون التزام بتوسيع الطرقات. ولو باقتطاع جزء من الملكية الخاصة، **مخبر آليات تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر** عن عدم الالتزام بترك المساحات الخضراء ... .

### التنمية الشاملة في الجزائر

ومن وجهة نظرنا كان على **بجبهة على الأقل** اقتطاع مترا أو مترين من كل بناية يراد هدمها. حسب المساحة.، وإنجاز أخرى أكبر حجما وتضم سكانا أكثر... لتوسيع الطرقات تحقيقا لمبدأ التناسب بين حجم السكنات وعدد سكانها والطرقات الموجودة داخل هذه المدن و هذا تكريسا لقواعد التعمير التي تلزم بتحقيق التناسب بين حجم البناءات والطرقات، ونذكر في هذا الصدد على سبيل المثال المادة الخامسة من المرسوم التنفيذي (91-175)<sup>2</sup> المحدد للقواعد العامة للتعمير والبناء والتي تنص على أنه: « إذا كانت البناءات أو التهيئات بفعل موضعها أو مآلها أو حجمها، من طبيعتها تكون لها عواقب ضارة بالبيئة، يمكن رفض رخصة البناء أو التجزئة، أو منحها شريطة اتخاذ التدابير التي أصبحت ضرورية لحماية البيئة...» فمن وجهة نظرنا أن قيام البلديات على مدى الثلاثين سنة الماضية بمنح رخص هدم ما يعرف بالسكنات (الكولونيالية) أو التي بنيت في إطار قانون التعاونيات العقارية، وبناء أخرى جديدة أكبر حجما بكثير سواء في إطار الترقية العقارية أو السكنات الفردية المكونة من عدة طوابق قد خلق اكتظاظا داخلها، بحيث أصبحت طوابير السيارات مشهدا مألوفيا بما ضاعف تلوث المدن الناتج عن انبعاث دخان السيارات، وتسبب في اختناقات كبيرة للسيارات، وفي ظل عدم تدخل للسلطة المركزية نتيجة إسناد المهام المذكورة للبلديات.

<sup>2</sup> مرسوم تنفيذي (91 - 175) محرر في: 28 مايو 1991 يحدد القواعد العامة للتهيئة والتعمير، معدل ومتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 26 صادر بتاريخ 01 يونيو 1991، ص 954.

## مخبر آليات تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر

. وإلى جانب مسألة توسيع الطرقات فيتعين أيضا طرد مسألة صيانة الطرقات والحفاظ عليها، فلا يعقل أن تتم عمليات صيانة الطرقات، ثم بعد ذلك تتجزأ أشغال حفر بفترة وجيزة جدا لأجل صيانة أنابيب أو نحو ذلك، وفي هذا الصدد فنرى من الضروري على الأقل إدراج هذه المسألة ضمن النص تنظيمي يبين كيفية تطبيق نص المادة 82 من قانون، يوضح بصفة أكثر تفصيلا ما هيته الخطوط العريضة للتدابير التي يجب اتخاذها في مجال صيانة الطرقات البلدية، ويشير إلى ضرورة توسيعها إذا كان ذلك ممكنا وضروريا.

والملاحظ أيضا أن رغم وجود النصوص سالفه الذكر خاصة و التشريعات المعمول بها عامة في مجال صيانة الطرقات البلدية، إلا أنها جاءت خلوا من ترتيب أي جزء على التقصير في هذا الواجب رؤساء المجالس الشعبية البلدية في هذا المجال، باستثناء ما تنص عليه الأحكام العامة من إمكانية رفع دعاوى التعويض على من تضررت مثلا سيارته من طريق مهترئة أو تعرض لحادث بسبب إهمال صيانة إشارات المرور، لكن هذا الأمر غير متصور عمليا نظرا للإشكالات الكثيرة في مجال التقاضي الإداري، والتي لا مجال هنا لذكرها والتي تمنع من تخفيف المواطنين على اتباع هذه الوسيلة ...

. وكذلك فنلاحظ أنه في الحالات التي تتم فيها أشغال صيانة الطرقات خلافا للمعايير التقنية، فإن المقاولين القائمين بهذه الأشغال يمضون إلى حالهم، لتدهور الطريق في آجال قياسية بعد الأشغال، وهذا يطرح شبهة الغش والتواطؤ<sup>3</sup> إذ لا يعقل توافق المصالح التقنية على أشغال لم تحترم فيها المعايير التقنية، بما يطرح شبهة تزوير شهادات المطابقة، ونحو ذلك من الوثائق التي تشهد من خلالها الجهات المعنية بأن الأشغال جرت وفقا للمعايير.

. وفي هذا فمن وجهة نظرنا أنه يتعين فتح تحقيقات فيما يخص الطرقات التي تحوم حولها شبهات بوجود الغش وما إلى ذلك من وسائل الفساد بما يؤدي إلى تحقيق المساءلة الجزائية لكل من تورط في

<sup>3</sup> م. أجوت، مقال بعنوان: مقال بعنوان: «غش المقاولين وعجز المنتخبين وراء المشكل»، جريدة المساء مقال صادر بتاريخ 2015/02/21 منشور على موقع: <https://www.el-massa.com/dz>، تاريخ الإطلاع: 2023/01/24 بدون رقم صفحة.



عمليات فساد تتعلق بالطرق كرساء البلديات وأعضاء المصالح التقنية أو المقاولين ...، وتحريك المسؤولين الجزائريين والمدنية للمعنيين في هذا المجال على أساس النصوص التجريبية السارية، كأسناد مشاريع الطرق لمقاولين غير مؤهلين ماديا وتقنيا وفي هذا الصدد فالمتابعة ممكنة على أساس جريمة منح امتيازات غير مبررة<sup>4</sup>، وذلك على الأقل منذ سنة 2000 ....

. وفي هذا الصدد لا يفوتنا أن تقترح آليات لمكافحة هذه الظاهرة السلبية، ومنها النص ضمن قانون الإجراءات الجزائرية على إنشاء محاكم خاصة بالجرائم، بحيث تصبح محاكم الجنائيات، وغرف الجرح والمخالفات جزءا منها، وذلك للتفرغ لمكافحة الجرائم بصفة أكثر فاعلية، لأن الكثير من المشاكل التي يعانيها المواطن سواء كان السبب فيها تقصير الجماعات المحلية أو الإدارات المركزية أو غيرها إنما يرجع للغش والممارسات السلبية كالمحاباة والجهوية وغير ذلك من الممارسات التي أكد الدستور على وجوب قمعها، وكذلك في ظل تشعب القسم الخاص من قانون العقوبات واتساعه وتعقيده<sup>5</sup> سواء أعلق الأمر بالبلديات أو غيرها.

. وأخيرا فإننا نرى ضرورة تدخل السلطات المركزية العليا لمراقبة البلديات، وفي هذا الصدد نقترح إعداد تقرير سنوي على مستوى كل ولاية حول حالة الطرق البلدية في كل بلدية من بلديات الوطن، على أن تنشأ لدى وزارة الداخلية وزارة مندوبة مخصصة للإشراف على البلديات، وتكون هذه التقارير أساسا لمحاسبة رؤساء البلديات المتعلقة بتنفيذ واجباتهم المنصوص عليها في القانون البلدي، بحيث يتم على الأقل توجيه ملاحظات إلى رؤساء البلديات فيما يخص تقصيرهم وما يجب عليهم فعله لتداركه، و يكون أدنى واجب لرئيس البلدية في هذا المجال برمجة موعد إصلاح أو صيانة جميع الطرق البلدية التي تحتاج إلى إصلاح أو رفع التقارير في حالة صعوبات أو عجز للجهات المعنية لاسيما طلب المساعدة من صندوق كلية الحقوق

مؤبر آليات تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر

4 د.حاحة عبد العالي، أستاذ محاضر بكلية الحقوق والعلوم السياسية، «الصفقات العمومية و الجرائم المتعلقة بها»، مقال منشور على موقع جامعة بسكرة : fdsp.univ-biskra.dz، ص4، تاريخ الإطلاع : 2023/01/24 .

5 في اعتقادنا أن إسناد الجرائم إلى محاكم الجنائيات وإلى قسم الجرح والمخالفات على مستوى المحاكم، فإن هذا لا يتلاءم والتشعب الكبير للقسم الخاص لقانون العقوبات، ف نطاق الجرائم السياسية قد اتسع، ليشمل جرائم الانتخاب والأحزاب والجمعيات والصحافة في كثير من الحالات، وكذلك فجرائم التعمير والبيئة تصلح لتكوين فرع مستقل ...، والجرائم المتعلقة بالقانون التجاري والممارسات التجارية ...، وبصفة عامة فما من قانون إلا وتضمن جانبا جزائيا ...

مخبر آليات تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر

التضامن والضمان للجماعات المحلية<sup>6</sup> وذلك في حالة عدم امتلاك القدرة المالية، وكذلك فيكون بالإمكان للمواطنين الاطلاع على هذه التقارير ...



<sup>6</sup> المرسوم التنفيذي رقم (14 - 116)، صادر في 24 مارس 2014، يتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ويحدد مهامه وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة بتاريخ: 02 أبريل 2014، ص 04.

## مخبر آليات تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر

ثانيا . ضمانات قيام رؤساء البلديات بواجباتهم في مجال نظافة البلدية والمحيطات فيها:  
كما هو الحال بالنسبة لمسألة صيانة الطرقات، فقد أناط قانون البلدية برؤساء البلديات مهمة الحفاظ على النظافة في البلدية، وفي هذا الصدد يمكننا ذكر النصوص القانونية الآتية:

. نصت المادة 88 من قانون البلدية على أن: «يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي تحت إشراف الوالي بما يأتي:

...

. السهر على النظام والسكينة والنظافة العمومية».

. أما المادة 94 من القانون المذكور، فقد جعلت من صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي الاتي:

«... السهر على نظافة العمارات وسهولة السير فيها ...

... اتخاذ الاحتياطات والتدابير الضرورية لمكافحة الأمراض المتنقلة والمؤذية

... منع تشرد الحيوانات المؤذية والضارة»



ومن جهتها فقد نصت المادة 123 من القانون ذاته على أنه: «تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية على احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما المتعلقين بحفظ الصحة والنظافة العمومية ولاسيما في مجالات:

...

صرف المياه المستعملة ومعالجتها

جمع النفايات الصلبة نقلها ومعالجتها.

مكافحة نواقل الأمراض المتنقلة»



## مخبر آليات تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر

أما المادة 149 من القانون ذاته فنصت على أنه: «مع مراعاة الأحكام القانونية المطبقة في هذا المجال تضمن البلدية سير المصالح العمومية البلدية التي تهدف إلى تلبية حاجات مواطنيها وإدارة أملاكها، وبهذه الصفة، فهي تحدث إضافة إلى مصالح الإدارة العامة، مصالح عمومية تقنية قصد التكفل على وجه الخصوص بما يأتي:

التزود بالمياه الصالحة للشرب، وصرف المياه المستعملة  
النفائات المنزلية والفضلات الأخرى».

ولا شك أنه رغم أهمية هذه الصلاحيات التي إذا أهملت لم يقف ضرر الإهمال على البلدية التي وقع فيها التقصير فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى البلديات المجاورة، كما لو تعلق الأمر في انتشار أمراض معدية نتيجة تراكم مياه الصرف في بلدية ما، بل ولا نبالغ إن قلنا إن إهمال الالتزام هذه الصلاحيات قد يسبب مسؤولية دولية<sup>7</sup>، كما لو وصلت النفائات الصلبة عبر البالوعات إلى البحر، فهذه النفائات ستسبب تلوثا للبحر المتوسط بحكم عدم تحللها، بما يمكن معه أن تثار مسؤولية الجزائر الدولية ...

وكذلك، فبما كاننا أن نطرح في هذا الصدد فكرة تشييت المسؤولية، ليس فقط فيما يتعلق بالجهات المتدخلة في هذه الصلاحيات حسب المواد المذكورة آنفا: كرئيس البلدية والوالي والمصالح التقنية و المجلس الشعبي البلدي و إنما أيضا في تحديد مسؤولية بلدية بعينها فقرب البلديات والتصاقها ببعضها البعض من الجائز لأن يؤدي إلى تشييت المسؤولية في مجال الأضرار التي قد تحصل من عدم القضاء على حيوانات ضارة، كما لو تعرض مواطن لهجوم كلاب طائشة، ودفعت رئيس البلدية التي وقع فيها الحادث أن الكلاب قد جاءت من البلدية المجاورة ...

<sup>7</sup> د. أعراب كاملية، «المسؤولية الدولية عن تلوث البيئة البحرية»، المجلة الجزائرية للقانون البحري والنقل، مقال منشور بتاريخ: 2018/03/01، حجم 05 رقم 01، العدد السابع مقال منشور على موقع: asjp.cerist.dz تاريخ الإطلاع: 24 جاني 2023، ص 107.

مذ وكذلك فنلاحظ من خلال هذه النصوص تداخل الصلاحيات ما بين الولاية ورؤساء البلديات والمصالح التقنية والمصالح العمومية التقنية المذكورة في المادتين: 123 و149 وهذا دون توضيح لدور كل جهة في هذا الصدد، وهذا عامل آخر يؤدي إلى تشتيت المسؤولية ...

### مخبر آليات تحقيق

### التنمية الشاملة في الجزائر

وأخيرا وكما هو الشأن بالنسبة لمسألة الطرقات فنلاحظ غياب الجزاء، وعدم تدخل السلطات المركزية في الكثير من الأحيان، حيث أصبحت النفايات المتراكمة مشهدا مألوفاً ...

وأمام هذه الوضعية فنرى أنه من الضروري أن توضع نصوص قانونية أو تنظيمية تبين واجب كل جهة من الجهات المتدخلة في المجالات المذكورة آنفا: (الوالي، رئيس البلدية المصالح التقنية المصالح العمومية التقنية).

كما نرى أنه من الضروري العمل على التطبيق الصارم لنصوص قانون العقوبات<sup>8</sup> التي تعاقب على إخلال المواطنين بواجباتهم في مجال النظافة والمحافظة على الأمن العام، وفي الصدد نخص بالذكر المادة 440 وما يليها منه، فهذه النصوص يلاحظ أن تطبيقها أصبح مهملاً بدليل أنها مازالت تضم غرامات تقدر ب 50 د ج و100 د ج، وهي غرامات لم تعد مجدية مع الظروف الاقتصادية الجديدة، بما نستنتج معه إهمال تطبيقها وعدم التفات السلطتين التشريعية والتنفيذية إليها، فمما لا شك فيه أنه يجب تعديلها برفع الغرامات فيها لتناسب الأوضاع الاقتصادية المستجدة .

وبوجه خاص وفيما يتعلق بواجب النظافة فنرى من الضروري تفعيل المادة 462 من قانون العقوبات، والتي تنص على أنه: «يعاقب بغرامة من 30 د ج إلى 100 د ج كل من ألقى أو وضع في الطريق العمومي أقدارا أو كناسات أو مياهها قذرة أو أية مواد أخرى يؤدي سقوطها إلى إحداث ضرر أو تتصاعد منها روائح ضارة بالصحة أو كريهة»، فمن غير المعقول أن نحمل رؤساء البلديات لوحدهم مسؤولية

جامعة الجزائر 1

<sup>8</sup> - الأمر (66-165) الصادر في 08 يونيو 1966 المتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 49 مؤرخ في 11 يونيو 1966، ص 702.

النظافة، فهي مسؤولية الجميع، فلا بد من معاقبة أي مواطن يلقي بالقاذورات في الطريق ...، ونرى تشديد العقوبة في حالة وقوع المخالفات من أصحاب الشاحنات الذين يفرغون النفايات بصفة عشوائية في أماكن طبيعية واعتبارها جناحا أو حتى جنائيات.

. وكذلك فيتعين رفع مقدار الغرامة المنصوص عليها في المادة 462 من قانون العقوبات المذكورة أعلاه، لأن ترك مقادير الغرامات فيها بمبالغ ثلاثين وألف دينار أصبح غير مجديا، فهذه مبالغ كانت رادعة في الثمانينات والسبعينات . حيث كانت قيمة الدينار معتبرة .، أما اليوم فقد أصبحت في حكم العدم.

. والأمر الآخر الذي نشير إليه هو استفحال ظاهرة سرقة<sup>9</sup> حاويات النفايات من بعض تجار البلاستيك المسترجع، فهذا الفعل ينطوي على أقل تقدير على جريمة السرقة بظرف التعدد واستحضار مركبة، والليل عادة ...، ومن جهة أخرى يتسبب في عدم القدرة على رمي النفايات في الحاويات المخصصة لها بما يساهم في تراكمها...

فإذا تحمل كل طرف مسؤوليته في مجال النظافة، فحينها سيكون من الممكن محاسبة رؤساء البلديات عن تقصيرهم في هذا المجال، وهذا حتى لا تبق الواجبات الملقاة على عاتقهم في قانون البلدية دون جزاء

....

وفي هذا الصدد لا يفوتنا وضع أن نضع بعض المقترحات التي من شأنها المساهمة في الحد من ظاهرة تراكم النفايات، وفي هذا الصدد نذكر الآتي:

<sup>9</sup>رضوان. ق، «تحقيق أمني حول سرقة الحاويات البلاستيكية»، مقال منشور بجريدة المساء، بتاريخ 21 / 03 / 2018، موقع جريدة المساء الإلكتروني el-massa.com بدون رقم صفحة، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2023/01/24.



## مخبر آليات تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر

**مخبر آليات تحقيق** قيام البلديات بتعليق لافتات تحدد فيها مواعيد جمع النفايات، ويكون احترامها واجبا على البلديات **التنمية الشاملة في الجزائر** والنسكان، بحيث تلتزم البلديات بجمع النفايات أثناء تلك الأوقات، ويلتزم السكان برمي نفاياتهم في تلك الأوقات، على ان يتم تحديد هذه الأوقات بالتشاور بين السكان والبلديات المعنية.

. كما نقترح أن يتم الحرص على إيجاد التناسب بين عدد السكان والإمكانات المخصصة لجمع النفايات<sup>10</sup>، فالأحياء الشعبية ذات العدد الكبير من السكان. أي التي تحوي على 1000 مسكن أو 1500 مسكن. قد تحتاج إلى مرور الشاحنات مرتين يومين، فلا يعقل أن تخصص شاحنة يوميا أو أقل من ذلك لهذه للأحياء.

. ولا يفوتنا في هذا الصدد أن تقترح إلزام السكان بفرز نفاياتهم وتنظيم عمليات استرجاعها لتخفيف العبء على البلديات، وفرض غرامات على الذين لا يلتزمون طبقا لقاعدة الملوث يدفع.

. أما بالنسبة للتجار، فنقترح أن يتم إسناد رفع النفايات الخاصة بهم لمؤسسات خاصة يدفع لها التجار المعينون أجرها مباشرة على أساس مبالغ معينة، كأن تكون 100 د ج يوميا و هذا المقترح نراه ملائما خاصة في الأماكن التي يوجد فيها عدد كبير من المحلات التجارية كأسواق الخضر والفواكه، أو المطاعم ... ، حيث يكون استرجاع نوع معين النفايات في المنطقة المعنية أمرا سهلا، كما لو تعلق الأمر باسترجاع النفايات العضوية على مستوى أسواق الخضر والفواكه وتحويلها إلى أسمدة ، وبالمناسبة فهذا المقترح نرى أنه لو تحقق ونجح فسيكون أداة لخلق مشاريع عمل جديدة ، فمثلا لو وجد مئة محل تجاري في مكان واحد معين (سوق أسبوعي، مجموعة مطاعم، أو حتى مصانع لعصائر الفواكه ...) يعني إمكانية توفير منصب شغل لثلاثة شبان يعملون في النظافة و يمكن منحهم شاحنة لجمع النفايات في إطار مشاريع أونساج ونحوه ... ، مع التزام التجار بدفع مبلغ معين يوميا (مئة دينار مثلا) فهذا سيعني إنشاء مشاريع

<sup>10</sup> داودي أمينة، مقال بعنوان: «النفايات تخرج المواطنين إلى الشارع في خمس ولايات»، مقال منشور على موقع النهار أون لاين، بتاريخ: 26 أوت /2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2023/01/24.

## مخبر آليات تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر

مصغرة تساهم في تخفف العبء على البلديات في مجال جمع النفايات فضلا عن خلق مناصب

عمل جديدة ...

. تعميم تجربة تزويد جميع البلديات بشبائيك، وما يلزم من وسائل لمنع مرور النفايات الصلبة عبرها، وذلك تقاديا لوصولها إلى البحر أو مجاري المياه التي تصب فيها، مع ضرورة الصيانة الدائمة والدورية لها حسب الحاجة، مع تحديد مواعيد محددة في السنة للبدء في تنظيفها وصيانتها بالنسبة لجميع البلديات.

أخيرا فنقتراح. وكما هو الحال لما اقترحناه في مجال الطرقات. إعداد تقرير سنوي حول مسائل النظافة وصرف المياه ومكافحة الحيوانات الضالة في كل بلدية، ويرفع هذا التقرير إلى الوزارة المنتدبة لدى وزارة الداخلية. التي اقترحناها في هذه المقال. ليكون هذا التقرير أساسا للمسؤولية والمحاسبة ...



## مخبر آليات تحقيق

## التنمية الشاملة في الجزائر

## الخاتمة:

لقد أناط قانون البلدية عدد معتبرا من الصلاحيات برؤساء المجالس الشعبية، وهذه الصلاحيات تكتسي أهمية قصوى في حياة المواطن اليومية، لا تقل أهمية عن تلك التي تقدمها مؤسسات الدولة.

وفي هذا الصدد، فقد حاولنا تسليط الضوء على صلاحيتين هامتين هما مسألتي: الطرقات البلدية والنظافة بكل مشتملاتها، حيث وبالرغم من أن هاتين المسألتان تبدوان بسيطتين للغاية إلا أننا قد أصبحنا نعيش عجزا وتقصيرا فيهما، بما دفعنا إلى بحث الخلل وذلك من خلال التمعن في نصوص قانون البلدية المرتبطة بهاتين الصلاحيتين، لاحظنا أحيانا غموض النصوص تارة وعدم توضيح المسؤولية أحيانا، وعدم النص على جزاءات إهمال الواجبات في هذا الصدد ...

وفي اعتقادنا أنه من غير المعقول أن يترك رؤساء البلديات بغير مساءلة إذا قصرُوا في واجباتهم بحجة أن الشعب انتخبهم ...، بل نعتقد أنه يجب تعديل التشريعات بما يضع آليات للمحاسبة وتوضيح وتحديد المسؤوليات، ومن جهة أخرى تفعيل مسؤولية ومساهمة المواطنين وفئات المجتمع، كالتجار الذين اقترحنا أن يلزموا بجمع نفاياتهم دون تدخل الدولة.

وإسهاما منا في تقديم إضافة لهذا المجال، فقد وضعنا عدة مقترحات منها المقترحات الآتية:

1. تفعيل قضايا الفساد بالنسبة للأشغال البلدية المشوبة بالغش وذلك على مستوى القطر الوطني طيلة العشرين سنة الماضية، مع اقتراح تعديل النظام القضائي بإنشاء محاكم للجريمة وذلك لتشعب ما يعرف قانون العقوبات الخاص.

2. إصدار نص تنظيمي لبيان كفاءات تطبيق المادة 82 من القانون البلدي.

3. إعداد تقارير سنوية بخصوص تنفيذ رؤساء البلديات لالتزاماتهم، واستخدامه كآلية لمحاسبة رؤساء البلديات في قيامهم بواجبتهم القانونية.



**مخبر آليات تحقيق****التنمية الشاملة في الجزائر**

4. إلزام المواطنين بفرز النفايات.

5. إلزام التجار المتواجدين في منطقة واحدة بالتعاقد مع مؤسسات نظافة خاصة لرفع المخلفات الناتجة عن نشاطاتهم (مطاعم، أسواق خضر وفواكه، لحوم، أسماك).

6. إقامة التوازن بين أعداد السكان في البلديات والشاحنات المخصصة لرفع النفايات في تلك البلديات.

إعادة تفعيل المادة 462 من قانون العقوبات وما أصبحت طوابير السيارات مشهدا مألوفاً بما ضاعف تلوث المدن الناتج عن انبعاث دخان السيارات، وتسبب في اختناقات كبيرة للسيارات، وفي ظل عدم تدخل للسلطة المركزية نتيجة إسناد المهام المذكورة للبلديات. شابهها بعد رفع مقادير الغرامات التي تتضمنها.

7. التصدي لظاهرة سرقة حاويات النفايات البلاستيكية بتشديد الرقابة وملاحقة المجرمين.

8. تحديد مواعيد دورية يتوجب فيها على رؤساء البلديات البدء في تنظيف البالوعات وإيجاد آليات للحيلولة دون مرور النفايات الصلبة فيها، كتعميم تجربة تزويد البالوعات بشبابيك تحجز النفايات الصلبة وتمنعها من المرور لئلا تصل إلى البحر.

## مخبر آليات تحقيق

## التنمية الشاملة في الجزائر

قائمة المراجع:

## أولا . النصوص القانونية والتنظيمية:

1 - الأمر (66-165) الصادر في 08 يونيو 1966 المتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 49 مؤرخ في 11 يونيو 1966.

2 - القانون (10-11) ممضي في 22 يونيو 2011 يتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية عدد 37 مؤرخة في 03 يوليو 2011.

3 - مرسوم تنفيذي (91 - 175) محرر في: 28 مايو 1991 يحدد القواعد العامة للتهيئة والتعمير، معدل ومتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 26 صادر بتاريخ 01 يونيو 1991.

4 - المرسوم التنفيذي رقم (14 - 116)، صادر في 24 مارس 2014، يتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلة ويحدد مهامه وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة بتاريخ: 02 أبريل 2014.

## ثانيا . المقالات العلمية:

1 - د. أعراب كاملية، «المسؤولية الدولية عن تلوث البيئة البحرية»، المجلة الجزائرية للقانون البحري والنقل، مقال منشور بتاريخ: 2018/03/01، حجم 05 رقم 01، العدد السابع مقال منشور على موقع: asjp.cerist.dz تاريخ الإطلاع: 24 جاني 2023.

2 - د.حاجة عبد العالي، أستاذ محاضر بكلية الحقوق والعلوم السياسية، «الصفقات العمومية و الجرائم المتعلقة بها»، مقال منشور على موقع جامعة بسكرة : fdsp.univ-biskra.dz، ص4، تاريخ الإطلاع : 2023/01/24.

## ثالثا . مقالات الجرائد والمجلات اليومية:

1 - رضوان. ق، «تحقيق أمني حول سرقة الحاويات البلاستيكية»، مقال منشور بجريدة المساء، بتاريخ 2018/ 03 / 21، موقع جريدة المساء الإلكتروني el-massa.com.

مخبر آليات تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر

2 - م. أجاوت، مقال بعنوان: مقال بعنوان: «غش المقاولين وعجز المنتخبين وراء المشكل»، جريدة المساء مقال صادر بتاريخ 2015/02/21 منشور على موقع : <https://www.el-massa.com/dz>.

3 . داودي أمينة، مقال بعنوان: «التفانيات تخرج المواطنين إلى الشارع في خمس ولايات»، مقال منشور على موقع النهار أون لاين، بتاريخ: 26 أوت /2015.

التنمية الشاملة في الجزائر  
حقيق

